

Distr.  
GENERAL

A/49/669  
S/1994/1296  
15 November 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون  
البند ٧٠ من جدول الأعمال  
صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، موجهة الى  
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة  
ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإحالة بيان حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة  
في إطار البند ٧٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش

السفير

القائم بالأعمال المؤقت

\*9445113\*

المرفق

بيان حكومة يوغوسلافيا المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

تلقت الحكومة الاتحادية بأسف الأنباء المتعلقة بالأمر الذي أصدره رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للسنف الأمريكية التابعة لأسطول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والعاملة في البحر الأدرياتيكي بالسماح، اعتباراً من اليوم، بعبور جميع السفن التي تحمل أسلحة للجانبين المسلم والكرواتي في الحرب الأهلية المستعرة في البوسنة والهرسك السابقة.

إن قرار الحكومة الأمريكية ليس في صالح السلام والحل السياسي للأزمة الناشبة في البوسنة والهرسك. إذ أن هذا القرار يؤدي إلى إيجاد ظروف التصعيد الخطر للحرب ويقوض فعلاً عملية السلام بالتشجيع على اختيار الحرب بدلاً من السلم.

وبذا تصبح الولايات المتحدة متورطة في الحرب الأهلية بشكل صريح ومباشر أكثر، عن طريق وقوفها إلى جانب المسلمين، الذين يشنون حالياً هجمات عسكرية انطلاقاً من المناطق التي حددتها الأمم المتحدة، مناطق آمنة، مما ينتهك اتفاق وقف إطلاق النار.

إن الحكومة الاتحادية، التي يساورها قلق شديد بشأن التطورات السلبية التي سببها، في الدرجة الأولى، الذين شجعوا عليها، على اقتناع راسخ بأنه لا بديل مجدياً للسلم وإيجاد حل سياسي عادل دائم للأزمة المستحكمة في البوسنة والهرسك السابقة، يقوم على التسوية.

وينبغي لجميع العناصر التي تشعر بالمسؤولية أن تسهم في إيجاد مثل هذه الحلول، بدلاً من تشجيع الذين يطيلون أمد الأزمة بالمضي في تصعيد الحرب.

وإن الحكومة الاتحادية لتؤكد التزامها بخطة فريق الاتصال كأساس متين للمضي في المفاوضات، وتدعو جميع الدول إلى الإحجام عن اتخاذ أية تدابير أو القيام بأية أعمال من شأنها تقويض عملية السلام، وفقاً لما توجبه مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

-----